**دعوا الأطفال يأتون إليَّ!**

* [اللواء الدكتور أمين عاطف صليبا](https://newspaper.annahar.com/author/17395-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1--%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%81-%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%A7)

 جريدة النهار

* 29 تشرين الثاني 2017 |

هو قول للمخلّص يسوع المسيح (عيسى عليه السلام) وارد في الانجيل المقدس، لأن براءة الاطفال لم تخدشها مساوئ الدنيا ومزلاّتها المتعددة، والاطفال أنقياء ومقاربتهم تُغني جوهر الانسانية.

لقد اخترت هذا العنوان، بعد ان شاهدت تلك الطفلة الباكية بين يدي الرئيس سعد الحريري عند استقباله المهنئين في بيت الوسط بعد عودته الى بيروت عاصمة كل اللبنانيين. هذه الطفلة البريئة كانت تذرف دموع المحبة والنقاء بين يدي الرئيس الحريري، وبعفويتها تلك وبراءتها الصافية، عبّرت عن الاجماع اللبناني بفرحة عودة الرئيس الحريري، الممزوج بغصة، رسمت إطارها تلك الدموع البريئة. انها حقيقة دامغة تعبّر عن واقع واضح يؤكد ان الغالبية العظمى من اللبنانيين، تجمعهم فرحة العودة للرئيس سعد الحريري. بعد هذا التقديم الانساني والذي، برأيي المتواضع، يجب ان يمهّد للوصول الى مخرج ما يُعيد لمّ شمل البلد بما فيه مصلحة لبنان العليا، ومن دون المساس بالعلاقات اللبنانية العربية وتحديداً اللبنانية الخليجية، وفي مقدمها العلاقة مع السعودية. من هنا أقول ان الخطوة التي أقدم عليها الرئيس الحريري بالاتفاق مع فخامة رئيس الجمهورية وبمباركة من الرئيس نبيه بري، لجهة طريقة الخروج من مأزق الاستقالة التي أعلنها الرئيس الحريري من السعودية وعاد وأكدها من أمام قصر الاليزيه في باريس، قد أخرجت الأزمة من عنق الزجاجة وبالطبع بتوافق دولي عربي وقبول سعودي.

لقد سمعت وقرأت الكثير عن انتقاد هذه الخطوة التي قام بها الرئيس الحريري لجهة تجاوبه مع رئيس الجمهورية لجهة التريث في تقديم الاستقالة. فعلاً هي خطوة غير مسبوقة في التاريخ الدستوري للدولة اللبنانية منذ فجر الاستقلال، وبالطبع ينطبق هذا التوصيف على ما قام به الرئيس الحريري من تقديم استقالته من خارج لبنان. المهم ان خطوة التريث لاقت قبولاً من غالبية القوى السياسية في لبنان، وهي خطوة لا تنطوي على أي مخالفة دستورية لأن المادة 69 التي تُعدّد الحالات الست التي في حال تحقق إحداها تُعتبر الحكومة مستقيلة، إذ جاء في البند (أ) منها: اذا استقال رئيسها، لم تحدّد طريقة وآلية تقديمها وبالتالي اعتبارها نافذة، ولذلك كان العرف الدستوري قائماً على ان رئيس الحكومة له - وحده - حق القرار باعلان استقالته من دون تدخل أي طرف آخر معه في هذا القرار المستقل المرتبط بحرية قراره. لكن المبادئ والأصول الدستورية تقضي بأن يتبع خطوة الاعلان عن استقالة الحكومة من خلال استقالة رئيسها، أن يتوجّه الرئيس المستقيل الى القصر الجمهوري لتقديم استقالته مباشرة الى الرئيس (كون الحالات الخمس الأخرى لا تفرض توجه رئيس الحكومة الى القصر الجمهوري لتقديم استقالة الحكومة لأنها أصبحت مستقيلة في نص الدستور)، ومن دون أن يتطرق الدستور الى أي شكليات تتعلق بكيفية تقديم رئيس الحكومة استقالته، شفهية أم كتابية، الى رئيس الجمهورية. لكن منطق الأمور يقضي بأن يكون الاعلان الرسمي عن الاستقالة بعد التفاهم مع رئيس الجمهورية، لأن المسألة ليست بتلك السهولة التي يراها البعض، كونها تتعلق بالمصير السياسي وحتى الاقتصادي والأمني للدولة اللبنانية. أضف الى ذلك، انه بعد دستور الطائف أصبح موقع رئيس الجمهورية كشريك في ادارة الحكم، وليس الآمر الناهي كما كان قبل تعديل الطائف - وهنا لا بدّ من كلمة حق تقال ان رئيس الجمهورية في مرحلة ما قبل الطائف، لم يطبّق نص المادة 17 من الدستور القديم التي كانت تولي اليه صلاحيات مطلقة في إدارة السلطة الاجرائية في لبنان - ولهذا تفرض الأصول ان يتفاهم الشريكان الأساسيان في تأليف السلطة الاجرائية (مجلس الوزراء، حيث لا تولد الحكومة في لبنان من دون توقيعهما)، حول مسألة اسباب الاستقالة، وما يمكن ان تنعكس على المصلحة العليا للدولة اللبنانية، ولذلك علينا ان لا نستغرب ما طلبه فخامة رئيس الجمهورية من دولة رئيس مجلس الوزراء، بالتريث في تقديم الاستقالة، وتجاوب الأخير مع هذا التمني، حيث ان مصلحة لبنان العليا تقضي باتخاذ مثل هذا الموقف الذي قد يمهد لإخراج الأزمة من عنق الزجاجة، لأن اسباب الاستقالة المعلنة من السعودية تتضمّن عدة أمور خارجة عن الارادة الداخلية اللبنانية. دعونا ان لا نبسط الأمور، هناك مسائل وقضايا تحدث في لبنان وفي خارجه، ولا تحوز رضى الرئيس الحريري، لكن المصلحة العليا تقضي بأن لا "نضع العقدة في المنشار" كونه يتعذّر نشرها، ونعرِّض الاستقرار السياسي في لبنان للاهتزاز الذي نحن في غنى عنه، خصوصاً مع الذي يحصل في جوارنا العربي، والذي كان آخرها تلك المجزرة الرهيبة التي تعرض لها المصلّون في أحد جوامع سيناء المصرية. فعلاً كم نحن بحاجة الى المزيد من التريث والتبصّر لما فيه مصلحة لبنان ومصلحة شعبه.

ختاماً، نقول ان قرار التريث لا تشوبه أي مخالفة دستورية، ونؤكد موقفنا هذا من خلال القياس باللغة القانونية، بحيث أن النظام الداخلي لمجلس النواب ينص على حق النائب بتقديم استقالته الخطية الى رئيس مجلس النواب، لكن يمكنه الرجوع عن استقالته تلك طالما لم تعرض أمام الهيئة العامة لمجلس النواب وأخذه علماً بذلك. من هنا لا نجد أي غضاضة في تريث رئيس الحكومة في تقديم استقالته، لما فيه المصلحة العليا للدولة، طالما انه قدّمها من خارج لبنان، طبقاً للمقولة السائدة [روما من فوق (الخارج) غير روما من تحت (الداخل)]، وليعذرني من يخالفني الرأي لأنني متمسّك باستقرار لبنان الذي كان سيهتز في حال إصرار الرئيس الحريري على استقالته. ختاماً أكرر قول "دعوا الأطفال يأتون اليّ"، لأنه من خلالهم تصفو النيّات وتنجلي الرؤية.

**استاذ جامعي ومحام**